تجار يؤكدون وجود كميات من زيت الزيتون من الموسم الفائت

مديرة مكتب الزيتون لـ«الوطن»: ٤٣٠ ألف طن التقديرات الأولية لإنتاج الزيتون ٥٥ ألف طن منها للزيت

معدل استهلاك الفرد من زيت الزيتون انخفض من ٦ إلى ٣ كغ سنوياً

| هناء غانم

كشفت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر في تصريح لـ«الوطن» أن التقديرات الأولية لإنتاج الزيتون للموسم الحالي تبلغ نحو ٤٣٠ ألف طن في المناطق الآمنة، أي بزيادة ١١ بالمئة عن الموسم الماضي.

وأوضحت أنه يخصص منها نحو ٨٥ ألف طن لتصنيع زيتون المائدة الأخضر والجزء الأكبر منه نحو ٣٤٤ ألف طن تقريباً يوجه للعصر وإنتاج زيت الزيتون، والذي يتوقع أن ينتج عنه نحو ٥٥ ألف طن من زيت زيتون في الموسم الحالي، والمساحة المزروعة لهذا العام بلغت نحو ٤٢٣ ألف هكتار بعدد أشجار يصل إلى أكثر من ٦٩ مليون شجرة، والمثمرة منها بحوالي ٦١ مليون شجرة متنوعة.

ولفتت إلى وجود نحو سبعين صنف زيتون منها مخصصة لاستخلاص الزيت وأخرى لتصنيع زيتون المائدة، ومنها ثنائية الغرض للزيت والزيتون معاً، مشيرة إلى أن أعلى إنتاج للزيتون لهذا العام في المناطق الآمنة كان في محافظة حماة بحوالي ٩١ ألف طن زيتون.

وأشارت جوهر إلى أن ٤٠ بالمئة من أشجار الزيتون في سورية موجودة خارج السيطرة في محافظتي ريف حلب وإدلب وتتميز هذه الأصناف بإنتاجية عالية ومواصفات وجودة عالية، لذلك فإن جزءاً مهماً من إنتاج سورية هو خارج السيطرة..

وحول الكميات المنتجة، وهل تغطي السوق المحلية قالت: لا يوجد أي دراسات تحدد بشكل علمي الكميات ومعدل الإنتاج والاستهلاك المحلي لأن ذلك يجب أن يتم من اختصاصيين في الدراسات الاقتصادية وأن ما يقدر عبارة عن مراقبة لحركة الأسواق حيث الإنتاج بنحو ٤٨ ألف طن للإنتاج المحلي.

ولفتت جوهر إلى أن عادات الاستهلاك الحالية للمواطن تغيرت نتيجة الأوضاع والظروف الاقتصادية، فالمواطن لم تعد لديه القدرة على «اقتناء مونة» زيت الزيتون نتيجة عدم توفر السيولة لديه لذلك يلجأ إلى تأمين احتياجه الأسبوعي أو حتى اليومي من المادة.. وبالتالي انخفض معدل استهلاك الفرد إلى الحدود الدنيا بمعدل ٣ كيلوغرامات في حين كان يتراوح معدل استهلاك الفرد من زيت الزيتون في سورية سنوياً بين ٥ و٦ كيلوغرامات.

وأشارت جوهر إلى أن تجار الزيت أكدوا أن هناك كميات من زيت الزيتون لا تزال موجودة بالمخازن لم تصرف في الموسم السابق وبحاجة إلى تصريفها هذا الموسم، لذلك نستطيع القول إن هناك فائضاً بحوالي ١٠ أطنان يمكن الاستفادة منها في التصدير وتحقيق عائد اقتصادي جيد لمزارعي الزيتون والاستفادة من ميزة منتجهم التصديري ما يضمن استمرار وجود الزيت السوري في الأسواق العالمية والمحافظة على الاستثمارات الكبيرة لمعامل الفلترة والتعبئة الموجودة والتي هي داعم أساسي لقطاع الزيتون وأيضاً لضمان استمرار عملها باعتبارها داعماً لهذا القطاع وتشغل أيدي عاملة بنسبة جيدة.

وبينت جوهر أن هذا الموسم مبشر من متوسط إلى جيد مقارنة بالسنوات السابقة حسب بعض المحافظات ولكن اللافت أن المزارع بدأ يهتم بأشجار الزيتون بهدف زيادة إنتاجيته وتحسين جودتها وأن هذا الأمر قد لا نلاحظ تأثيره في المواسم الحالية ولكن في المستقبل سيكون هناك تحسن في الإنتاجية والجودة بشكل ملحوظ وبالتالي يزداد تأمين المادة للأسواق المحلية بأسعار ستكون مناسبة نوعاً ما للمواطن إضافة إلى تصدير الفائض.

وأضافت: إن إجراءات وزارة الزراعة تتجسد في متابعة الحالة الصحية لأشجار الزيتون والإصابات التي من الممكن أن تتعرض لها أشجار الزيتون وتساعد المزارعين على التدخل بالوقت والشكل المناسبين من خلال الوحدات الإرشادية ودوائر الوقاية في مديريات الزراعية، إضافة لذلك تقوم الوزارة بتقديم الدعم الفني والإرشادي للوحدات الزراعية الصحية وتأمين جزء من احتياجات المزارع من الأسمدة والمحروقات اللازمة لعمليات الفلاحة بالحد الأدنى بسبب ظروف الأزمة وهي بالتأكيد غير كافية لكنها تقدم كنوع من أنواع الدعم لمزارعي الزيتون حسب الأولويات ومن الممكن أن يكون المستقبل أفضل، إضافة لذلك تقدم الغراس بأسعار رمزية مقارنة مع المشاتل الخاصة ويتم توزيع هذه الأصناف وفق الخريطة البيئية لتوزع وانتشار أصناف الزيتون في المحافظات حسب كل منطقة.

ولفتت إلى أن ارتفاع الأسعار سببه ارتفاع تكاليف الإنتاج وحتى يستطيع المزارع زيادة إنتاجه من الزيتون وزيت الزيتون من الضروري تقديم الخدمات التي تساعد على مضاعفة الإنتاج كي تعوض الأرباح التكاليف وتساعد في تخفيض الأسعار، وتسهم بشكل أساسي في تحسين الجودة والإنتاجية لذلك فإن تقديم الخدمات سوف ينعكس بشكل مباشر على ارتفاع سعر المنتج النهائي خاصة أن تكاليف القطاف والمكافحة وغيرها أصبحت عبئاً على المزارع.

السمك يطير...

سعر كغ اللقز بدمشق يصل إلى مليون ليرة و١٥ بالمئة فقط من صيادي اللاذقية ينزلون البحر

| نورمان العباس

لم تبقَ أسعار السمك في منأى عن الارتفاع الذي ضرب أسعار السلع والخدمات كافة، وسجل سعر مبيع كيلو السمك اللقز الرملي أكثر من مليون ليرة، ووصل سعر مبيع كيلو سمك اللقز الصخري والحرامي إلى ٧٠٠ ألف ليرة.

كما سجل سعر كيلو القريدس ٨٠٠ ألف ليرة، وسجل سعر كيلو السلطان إبراهيم ٥٥٠ ألف ليرة، وكيلو الأجاج ٤٥٠ ألف ليرة.

تقيب صيادي اللاذقية سمير حيدر أعاد في حديثه أسباب ارتفاع أسعار السمك في السوق، إلى قلة توافر السمك في مثل هذا الوقت من العام، وبالتالي قلة عمليات الصيد، بالإضافة إلى عدم قدرة الصيادين على القيام برحلات صيد بسبب قلة مادة المحروقات وارتفاع أسعار مستلزمات مهنة صيد السمك ومعداتها.

وقال حيدر: أسعار المحروقات في السوق السوداء مرتفعة، إضافة إلى صعوبة العثور عليها بسبب قلتها، مشيراً إلى أن مخصصات كل صياد تبلغ ٣٠ ليتراً كل ١٠ أيام، إلا أنه ومنذ أكثر من شهر لم يتم تسليم الصيادين الكميات المخصصة لهم، منوهاً بتخصيصهم أمس بنصف طلب سيتم توزيعه اعتباراً من اليوم على الصيادين، مضيفاً: رغم أن النسبة لا تفي بالغرض.

ولفت نقيب الصيادين إلى توقف عدد كبير من الصيادين عن العمل نتيجة للظروف التي تمر بها المهنة، كاشفاً أن نسبة الصيادين العاملين حالياً لا تتجاوز ١٠ إلى ١٥ بالمئة من مجمل الصيادين في المحافظة، فالصياد أصبح مضطراً لتجميع كامل مخصصات الشهر ليقوم برحلة صيد واحدة.

وفي سياق متصل أشار نقيب الصيادين إلى ارتفاع أسعار المراكب، حيث أصبح يتجاوز سعر المركب المتوسط الحجم الـ١٠٠ مليون ليرة وأكثر، ويتراوح سعر المركب الصغير بين ٤٠ إلى ٥٠ مليوناً.

وأوضح حيدر أن المراكب التي تبحر في المياه الإقليمية تكون أسعارها مرتفعة أكثر إذ يُعتمد عليها بكثرة لأنه يمكن استخدامها في صيد كميات أكبر ولأنواع أكثر طلباً من الأسماك في السوق.

وحول أكثر أنواع الأسماك طلباً بيّن النقيب أن المأكولات الشعبية هي أكثر الأنواع طلباً في السوق المحلية لأن أرخص نوع سمك يصل سعره إلى ٥٠ ألف ليرة سورية، وحول ارتفاع أسعار السمك في دمشق عن اللاذقية أرجع السبب إلى ارتفاع أجور النقل والمواصلات بين المحافظات إلى بياع كيلو اللقز الصخري في اللاذقية بحوالي ٥٠٠ ألف ليره سورية في حين يصل سعره في دمشق إلى مليون ليرة.

مشكلة برسم الحكومة الجديدة... لماذا يهرب الموظفون من العمل الحكومي؟

أكاديمي لـ«الوطن»: ضعف الرواتب والعلاقات المتوترة بين الموظفين والإدارة

| راما العلاف

شهد القطاع العام خلال السنوات الأخيرة تسرباً كبيراً في الموظفين، أعادها بعض المهتمون بالتنمية الإدارية إلى عدد من العوامل منها تدني الرواتب والأجور، إلى جانب بعض قرارات وزارة التنمية الإدارية، إضافة لعدم كفاءة وخبرة بعض المديرين، الأمر الذي نتج عنه إفراغ بعض المؤسسات من الموظفين الأكفاء وخاصة في المؤسسات المصرفية وقطاع التأمين.

الأستاذ في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور زكوان قريط أكد لـ«الوطن» أن مشكلة التسرب الوظيفي أحد أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع العام والتي يجب علاجها في أسرع وقت ممكن، معيداً أسبابها إلى ضعف الرواتب والتعويضات المالية إذ إنه عندما يشعر الموظف أن راتبه لا يتناسب مع حجم المسؤوليات التي يتحملها والمجهود الذي يبذله، أو أنه أقل من متوسط الرواتب في السوق، فإنّه يميل إلى البحث عن فرص عمل أفضل توفر له عائداً مادياً أكبر، بالإضافة إلى ذلك غياب الحوافز والتعويضات الإضافية مثل المكافآت والعلاوات مما يقلل من دافع الموظفين للبذل والعطاء؛ فالرواتب والتعويضات ليست مجرد أرقام، بل تعبير عن تقدير الشركة أو المؤسسة لمجهودات الموظفين ومساهمتهم في تحقيق أهدافها.

بيئة سامة

وأضاف إن بيئة العمل غير الصحية «السامة» التي تتسم بالعلاقات المتوترة بين الموظفين والإدارة، أو انتشار السلوكيات السلبية مثل التنمر، وعدم الاحترام، والضغط المستمر من دون تقديم الدعم الكافي تسبب شعوراً بالإرهاق النفسي والجسدي للموظفين، مما يدفعهم للتفكير في ترك العمل بحثاً عن بيئة أكثر إيجابية وتوازناً.

ولفت قريط إلى أن عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بحيث لا تكون الأدوار والمسؤوليات محددة بوضوح، يجد الموظفون أنفسهم في حالة من الضياع والارتباك بشأن ما هو متوقع منهم وبالتالي فإن هذا قد يؤدي إلى شعور الموظفين بغياب العدالة في توزيع المهام، حيث قد يشعرون بأنهم يقومون بمهام تفوق طاقتهم أو لا تتناسب مع مستوى خبراتهم مقارنة بزملائهم؛ مما يؤدي تدريجياً إلى غياب الرضا الوظيفي وزيادة مستوى التوتر والضغط النفسي، مما يدفعهم للبحث عن فرص عمل أخرى توفر لهم وضوحاً واستقراراً أكبر، إضافة إلى عدم وجود فرص التطور المهني إذ يسعى الموظفون بطبيعتهم للنمو والتقدم في مسارهم المهني، سواء من خلال الترقيات، أم التدريب المستمر، أو اكتساب مهارات جديدة؛ وعندما يفتقرون إلى هذه الفرص في بيئة عملهم الحالية، يبدأ الشعور بالإحباط والتململ يتسلل إليهم، حيث يشعرون بأنهم محصورون في وظائفهم من دون أفق واضح للتقدم. بالإضافة إلى ذلك، غياب التطور المهني يمكن أن يؤدي إلى فقدان الدافعية والإنتاجية، حيث يصبح العمل روتينياً ولا يشكل تحدياً جديداً للموظف.

حلول

والحل برأي قريط أنه هو بإعادة النظر بمستويات الرواتب والتعويضات والحوافز التي تعد أحد أهم الأسباب التي تعزز الرضا الوظيفي، لذا يجب توفير تعويضات تنافسية لجذب واحتفاظ أفضل الكفاءات وتقديم حوافز إضافية، والإسراع في تطبيق قانون الحوافز الجديد الذي عملت عليه الحكومة، إضافة إلى أهمية تطوير المسارات الوظيفية والمهنية للموظفين وضرورة إعادة النظر في خلق فرص التواصل المهني من خلال توفير برامج تدريب وتطوير مهني مناسبة، وإعطاء الموظفين فرصاً للترقي الوظيفي.

وأشار إلى أهمية تحسين بيئة العمل عبر خلق جو عمل إيجابي ومحفز، من خلال تعزيز التواصل بين الموظفين والإدارة، وتقليل الضغوط النفسية، وبناء علاقات عمل قائمة على الاحترام والثقة المتبادلة، كما يجب القضاء على أي ممارسات مضرة أو سامة قد تؤثر سلباً في الموظفين، مثل التحيز أو التمييز.

ولفت إلى أن قانون الحوافز يعتبر هاماً في حال تم تطبيقه بشكل عادل مما سيساهم من تخفيف ظاهرة التسرب وكذلك التوزيع المناسب للكفاءات الإدارية على مختلف قطاعات مؤسسات القطاع العام، وطالب قريط بزيادة رواتب علاجية تبدأ بـ١٠٠ بالمئة ومن ثم تتبعها زيادات لتصل إلى مستويات مقاربة لرواتب القطاع الخاص ومترافقة مع نظام للحوافز بحيث يتم تطبيقه بشكل عادل يتناسب مع إنتاجية العمل.

وأكد أن ظاهرة التسرب الوظيفي ظاهرة تؤرق الشركات إذ تتجلى في ترك الموظفين عملهم طواعية، مما يكبد الشركات خسائر فادحة، سواءً على المستوى المادي نظراً لارتفاع التكاليف المباشرة لعمليات التوظيف، أم من حيث صعوبة تعويض النقص الحاصل في المهارات والخبرات. وفي حين يخلط البعض بين هذه المشكلة ودوران العمل، إلا أن الفرق بين دوران العمل والتسرب الوظيفي يكمن في أن الأول يشير إلى الحركة الإجمالية للموظفين داخل وخارج الشركة خلال فترة زمنية معينة (التعيين، الاستقالة، التقاعد)، في حين أن التسرب يشير تحديداً إلى مغادرة الموظفين للعمل في شركة أخرى.

في الختام وانطلاقاً من أهمية الثروة البشرية في إدارة أي مشروع اقتصادي فمن الضروري أن يتم تقييم معدل الدوران الوظيفي لأي منشأة اقتصادية كما يتم تقييم أرباحها وتنفيذها لخططها الإنتاجية، ومحاسبة الإدارة التي يتجاوز معدل التسرب الوظيفي لديها نسب معينة من شأنها الإضرار بأداء المنشأة بشكل يؤثر في مستقبلها.

زيادة أجور المخلّصين الجمركيين

الأسعار الجديدة أقرب إلى الواقعية و١٩٠ مخلّصاً جمركياً في دمشق

| عبد الهادي شباط

بعد أن تم التركيز في الاجتماع الأخير للمخلصين الجمركيين في وزارة المالية بحضور اتحاد الحرفيين على الأجور التي يتقاضاها المخلص بسبب إنجازه وتخليصه للبيانات الجمركية والتي بين العديد من المخلصين أن معظمها (الأجور الواردة بالقانون) لا تزيد على ٣ آلاف ليرة للبيان الجمركي.

«الوطن» حصلت على قرار لوزير المالية السابق يعدل من خلاله أجور المخلصين الجمركيين حيث نص قرار التعديل على أن أجور المعاملات الجمركية التي يستوفيها المخلصون الجمركيون على النحو الآتي بيان الوضع الاستهلاك ٧٠ ألف ليرة لتخليص البضائع من نوع واحد (بند جمركي واحد) بصرف النظر عن وزن البضاعة وقيمتها وطريقة التعبئة.

يضاف ١٠ بالمئة من المبلغ المذكور إلى كل بند جمركي إضافي على ألا تتجاوز الزيادة الإجمالية ١٠٠ بالمئة من الأجور المقررة بصرف النظر عن البنود الجمركية.

تضاف ١٠٠ ألف ليرة إلى كل تأشيرة مطلوبة من الدوائر الأخرى على ألا تتجاوز الزيادة الأجر المقرر المحدد للمعاملة مهما بلغ عدد التأشيرات شريطة أن يقوم المخلص بنفسه بالاستحصال على هذه التأشيرات.

كما تضاف ٥٠ بالمئة من الأجور عن كل ٥٠٠ طن وبما لا يتجاوز ٤ ملايين ليرة في حال تجاوز وزن بضاعة البيان ٥٠٠ طن.

تضاف ١٠٠ ألف ليرة عن كل آلية إضافية في بيانات السيارات والجرارات والحصادات والدراسات وجميع الأجهزة والآليات الكبيرة المزدوجة بعجلات والواردة على عجلاتها بقوة المحرك على ألا تتجاوز زيادة الأجر المحدد للمعاملة.

وبيان الإدخال المؤقت: ٥٠ بالمئة أجور بيان الوضع بالاستهلاك وبيان الترانزيت ٥٠٠ ألف ليرة وتضاف ٥٠٠ ألف ليرة عن كل سيارة إضافية شريطة ألا يزيد الأجر المستوفى بأكمله على ٢٠٠ ألف ليرة.

بيان التصدير: ٧٥ ألف ليرة عن كل بيان تصدير الخضر والفواكه مهما بلغ عدد السيارات والحاويات.

١٠٠ ألف ليرة عن كل بيان تصدير المنتجات السورية الأخرى مهما بلغ عدد السيارات والحاويات.

بيان النقل من سفينة إلى أخرى: ٥٠٠ ألف ليرة عن كل بيان. وبيانات إعادة التصدير: ٥٠ بالمئة من أجور بيان الوضع بالاستهلاك.

وكان وزير المالية أكد في الاجتماع أهمية التعاون المستمر والشراكة بين الوزارة واتحاد الحرفيين والجمعية الحرفية للمخلصين الجمركيين ودورهم في دعم الاقتصاد الوطني وخاصة في المرحلة القادمة فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

بينما أعتبر في حينها مصدر في الجمعية الحرفية للمخلصين الجمركيين بدمشق وريفها أن هناك الكثير من النقاط تم نقاشها وخاصة التي تدور حول المشكلات والقضايا التي تخص المخلصين الجمركيين ولاسيما أجور وأتعاب المخلص الجمركي والتي مازالت تعتمد على قرارات ونصوص تعود لعام ٢٠٠٦، وهي أجور لم تعد منطقية أمام المتغيرات الاقتصادية وحالة التضخم الهائلة التي حدثت في السنوات الأخيرة.

بينما اعتبر المصدر نفسه لـ«الوطن» أن الأجور الجديدة بعد التعديل أصبحت أكثر عدالة للمخلصين الجمركيين ولأصحاب الفعاليات وأكثر واقعية، مبيناً أن عدد جمعيات المخلصين الجمركيين ٦ جمعيات (حلب واللاذقية وحمص مع حماة ودرعا ودمشق وريفها) وأن عدد المخلصين الجمركيين في جمعية دمشق وريفها يتجاوز ١٩٠ مخلصاً مرخصاً له العمل ومجازاً ومسجلاً لدى الجمعية.